

تمهيد

تعتبر الحكمة الرشيدة أو الحكم الراشد كما يصطلح عليه أو الحكم الصالح، من المصطلحات التي ظهرت حديثا في عالم الحكم والإدارة حيث حظيت الحكمة الرشيدة باهتمام كبير من طرف جميع الدول، وذلك لما تحمله من خصائص ومميزات، وتعتبر الجزائر واحدة من بين الدول هذه الدول التي تبنت الحكمة الرشيدة وعملت على تطبيقها في مختلف اداراتها، وذلك لما تحمله من مزايا تساهم في تحسين وترشيد عمليات لحكم من جهة ومواكبة التطورات العالمية على مستوى التسيير والحكم من جهة أخرى.

أهداف الوحدة.

يهدف هذا الدرس الى:

التعريف بالحكمة الرشيدة ودوافع ظهورها.

التعرف على أليات وفواعل الحكمة الرشيدة.

تسليط الضوء على تطبيقات الحكمة الرشيدة في الإدارة الجزائرية.

المحور الأول: الحكمة الرشيدة اطار مفاهيمي.

سنتناول في هذا المحور نشأة وتطور الحكمة الرشيدة، حيث سنتناول بالتفصيل المفهوم اللغوي والاصطلاحي للحكمة الرشيدة، كما سنتناول بالدراسة دوافع ظهور الحكمة الرشيدة.

أولاً: الحكمة الرشيدة النشأة والتطور.

قبل تناول تعريف الحكمة الرشيدة من الناحية الاصطلاحية يجب تناول المفهوم اللغوي للحكمة الرشيدة التي تتكون من كلمتين الحكمة أو الحكم (Gouvernance)، الذي وظف منذ قرون في لغات متعددة، فقد استعمل في القرن(12)، الثاني عشر في فرنسا للإشارة الى ادارة شؤون مقاطعة تحت سلطة اقطاعي يدير شؤونها المالية والعسكرية والقضائية نيابة عن الملك، في حين برز مفهوم الحكم في العصور الوسطى لدى المؤرخين الإنجليز لتمييز مؤسسة السلطة الاقطاعية، وفي سنة 1840 استخدم ملك مملكة بيد مونت وسردينيا، " تشارلز ألبرت" مصطلح Buon governo كإطار لحل مشكلة الكساد الاقتصادي وسوء التسيير الذي حل في المملكة آنذاك، غير أن هذا المفهوم ظهر مرة أخرى في الربع الأخير من القرن العشرين(20) في اللغة الإنجليزية ليعبر عن عمل الشركات والمنظمات في خضم التطورات العالمية المتسارعة، وفي نفس الفترة أي في نهاية عقد الثمانيات أعيد استخدام التعبير من قبل المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي).

وقد ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحوكمة ثم كمصطلح قانوني (1978) ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير (1679). أما مصطلح الرشيد فهو يشير الى عدة مصطلحات منها الصالح، الجيد وكلمة رشد في الاستعمال المعاصر إضافة لصواب الرأي فإنها تشير إلى من بلغ النضج النفسي إضافة للنضج العقلي ، فهي تدل على قدرة الإنسان على ضبط عواطفه ومنعها من الجنوح ، وهي بالتالي تشير إلى بعد قيمي وجداني يجعل المرء ينضبط بضوابط أخلاقية إضافة إلى قدرته على النظر العقلي .

ومن أجل ضبط مفهوم الحكمة الرشيدة كان لا بد من الرجوع الى مقاربتين أساسيتين في تعريفها أما المقاربة الأولى فتتمثل في المقاربة المؤسساتية، فيما تمثلت الثانية في المقاربة الأكاديمية، حيث أعطت كل منهما تعريف للحكمة الرشيدة من منظورها الخاص، حيث تناولت حسب هتين المقاربتين مجموعة من النقاط أهمها كفاءات واشكاليات توزيع السلطات والمسؤوليات، واتخاذ القرار، بالإضافة الى أدوات

اداري

ماستر

أولى

السنة

مؤسسات النظام الاجتماعي والسياسي، كما يمتد كذلك الى اشكالية بعث الديمقراطية على مستوى التسيير في مختلف أجهزة الدولة سواء كانت مركزية أو محلية بالإضافة الى بعث دور المواطنة من خلال اشراك المواطن في مختلف المبادرات مثل اشراكه في عمليات اتخاذ القرار من خلال الأخذ باقتراحاته في مختلف السياسات.

وستتناول فيما يلي المقاربة المفاهيمية للحكمة من المنظور المؤسساتي والمنظور الأكاديمي

1- الحكمة الرشيدة من منظور المؤسساتي.

بدأ الاهتمام بمفهوم الحكمة في أدبيات المؤسسات الدولية المالية والاقتصادية يتزايد بفضل الدور الذي لعبه البنك الدولي في اعادة بعثه بشكله المعاصر من خلال التقرير الذي قدمه حول التنمية جنوب الصحراء سنة 1989، حيث قدم مقاربتة لحل هذه الأزمة، حيث تمثل هذه الأزمة في أزمة تنمية وتدهور اقتصادي كبير بالإضافة الى الجوع والفقير... الخ، ونقص التغذية حيث تشكلت أعلى نسبة لسوء التغذية في بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث قدرت المنظمة أن نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في تلك البلدان تصل الى 33٪ من عدد السكان، حيث ووصفت هذه الأخيرة بأزمة حكمة هذه المقاربة تبنتها معظم مؤسسات التنمية الدولية مثل صندوق النقد الدولي (FMI)، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD)، ولجنة المساعدة من أجل التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، حيث تطرح المقاربة المؤسساتية لمفهوم كنموذج لتحقيق التنمية ولكن كمياري لتقييم الأنظمة الحاكمة في الدول النامية وتقديم المساعدات لها، وتتناول فيما يلي أهم المؤسسات الدولية التي تناولت مفهوم الحكمة.

بادرت عدد من المنظمات الدولية لاستخدام مضامين الحكمة بشكل واسع كألية لتحقيق التنمية من خلال ابراز أهميتها في تحقيق التنمية، وتناولها حسب طبيعتها، وعرفتها من منظورها الخاص، ومن خلال الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

أ- البنك الدولي:

في تقريره لسنة 1992 حول الحكمة الجيدة والتنمية عرف الحكمة بأنها الطريقة التي بواسطتها تتم ممارسة السلطة في مجال تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد من أجل التنمية. أما في تقريره حول التنمية لسنة 1997، المعنون ب تقرير حول "التنمية في العالم: الدولة في عالم متغير" قدم التقرير مقترحا عاما لتناول مسألة وفعالية الدولة وإعادة التفكير في دورها، والنظر للتنمية على أنها ليست مجرد الحصول على المدخلات الاقتصادية والتقنية الصحيحة، وانما أيضا البيئة المؤسسية الداعمة لها. أي القواعد والأعراف التي تحدد كيفية استخدام تلك المدخلات، وبالتالي بداية الانتقال للحديث عن العوامل السياسية للحكمة.

أما في تقريره حول التنمية لعام 1999 فقد شهد تحولا مهما بتناوله للجانب السياسي وظهور مفهوم الحكمة الفعالة، وتم تعريفها من طرفه بأنها: " العمليات والمؤسسات التي بواسطتها تمارس السلطة في بلد ما، وفي تقريره لسنة 2017 المعنون الحكومة والقانون يشير لضرورة اعادة النظر في نظام الحكمة بسبب فشل السياسات المنتهجة لتحقيق التنمية لتحقيق التنمية مقدما تصورا يقوم على ضرورة التركيز على فاعلية السياسات التي تبنى على الالتزام والتنسيق والتعاون".

كما تطور مفهوم الحكمة لدى البنك الدولي حيث أصبح يركز على البعد السياسي، من خلال تناول قيمتين أساسيتين هما التضمينية والمساءلة حيث تمثل التضمينية التركيز على المساواة في عملية الحكمة

بين الأطراف المشاركة أما الثانية تشير الى التركيز على مفهوم التمثيل ومساءلة كل من يتم اختيارهم من خلال آليات المراقبة الداخلية والخارجية، واعطاء أهمية للديمقراطية في توفير بيئة مساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية، ليصل أخيرا الى ضرورة اعادة النظر في نظام الحكمة بالدمج بين المقاربتين والتركيز على فعالية السياسات في آليات الالتزام والتعاون والتنسيق والبحث في اشكاليات التفكير، ووظائف المؤسسات وتفاوت القوى المشاركة في صناعة السياسات، ودور القانون بدل التركيز على مفهوم سيادة القانون.

ب- صندوق النقد الدولي:

حيث تناول صندوق النقد الدولي الحكمة الجيدة من جهته حيث عرفها بأنها: " هي التي تغطي جميع جوانب ادارة الشؤون العامة القابلة للتطبيق في البلدان المستفيدة من المساعدات التقنية، وترتبط ارتباطا وثيقا ببرامج مكافحة الفساد، فقانون الحكمة الجيدة له صلة بالإدارة العمومية وموجه لجعل القرارات السياسية والاقتصادية أكثر شفافية للوصول الى الحد الأقصى من المعلومات حول المالية العامة، وتوحيد ممارسات التدقيق والمراقبة".

حيث نلاحظ أن صندوق النقد الدولي يربط بين الحكمة الجيدة ومكافحة الفساد، وهو ما ظهر في دليل صندوق النقد الدولي لسنة 1997 حول الحكمة الجيدة، ومحاربة الفساد، ويعطي للمصطلح بعده الاقتصادي من خلال التركيز على الشفافية والمسؤولية في تسيير الموارد العمومية وتطبيق ذلك في القطاع المالي. كما قدم تعريفا آخر للمصطلح بأنه مفهوم واسع يشمل جميع الجوانب في كيفية حكم أي بلد بما في ذلك سياساته الاقتصادية واطاره التنظيمي، بالإضافة الى الالتزام بسيادة القانون. ويركز صندوق النقد الدولي في طرحه للحكمة على البعد التقني والجوانب الاقتصادية للمصطلح، كما أن الصندوق يحاول مراجعة نظام الحكمة داخل الصندوق ذاته بسبب غياب المساواة بين أعضاءه والفعالية في مواجهة الأزمات المالية خاصة أزمة 2008، وهو ما تناوله مراجعة لنظام الحكمة داخل الصندوق بطرح مسألة حصص العضوية والقوة التصويتية التي مست بمسألة شرعية الصندوق ودوره في المجال المالي.

ج- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD):

من خلال الوثيقة التي أصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1997 بعنوان الحكمة من أجل التنمية البشرية، عرف الحكمة بانها: "عبارة عن ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والادارية لتسيير شؤون بلد ما على كافة المستويات، فهو يشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر الأفراد عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويسون خلافاتهم".

أما في تقريره العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2002 الذي جاء بعنوان تعميق الديمقراطية في عالم مبعثر، في الفصل الثاني منه المعنون ب: "الحكمة الديمقراطية في خدمة التنمية البشرية" ربط نجاح التنمية بوجود حكمة ديمقراطية راسخة في كل المستويات المجتمع ' الحكمة الجيدة' من وجهة نظر التنمية البشرية تعني الحكمة الديمقراطية على وجه التحديد.

فقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقاربة جديدة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والسياسية والادارية، مع اعطاء أهمية واضحة للبعد السياسي في عملية التنمية، وهو ما ظهر جليا في تعديلات البرنامج لمفهوم الحكمة معتبرا الحكمة الديمقراطية عنصرا جوهريا من عناصر النظام

الديمقراطي دون أن تكون مرادفا بالضرورة للديمقراطية في حد ذاتها، ويصفها على أنها قيمة ومفهوم يستند الى حقوق الانسان ويتطلب تحقيق تقدم مستدام في التنمية البشرية.

د- تعريف مجموعة النيباد (NEPAD):

تناولت مبادرة النيباد الحكمة الرشيدة في الوثيقة الأساسية للنيباد باعتباره أحد شروط التنمية المستدامة من خلال طرحها لمبادرة الديمقراطية والحكمة الجيدة الهادفة، حيث ركزت على دعم أطر سياسية وإدارية تقوم على مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة والنزاهة واحترام حقوق الانسان وحكم القانون.

كما ركزت على ضرورة تحقيق الانتقال الى تسيير اقتصادي يركز على الفعالية وتحكم أفضل في تسيير المالية العامة.

ويركز مفهوم الحكمة الرشيدة حسب مبادرة النيباد لرؤية مستوحاة من برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة الى مقارنة تتبنى تصور توافق واشنطن المتأثر بالأفكار النيوليبرالية من منطلق تسليمها بالدول الايجابية الذي يمكن أن تلعبه العولمة في توفير الظروف والامكانيات الملائمة للتنمية من خلال اقامة شركات عالمية جديدة.

بالإضافة الى سياسة المشروعية التي فرضتها المؤسسات المالية ووكالات التنمية من أجل تقديم المساعدات للدول الافريقية تحت مسمى الحكمة الجيدة، وهو ما يجسده الترحيب الدولي الذي لقيه اعتماد مبادرة النيباد لألية التقييم من قبل النظرة لضمان نوعية الحكمة من قبل مجموعة الدول الثمانية الصناعية والاتحاد الأوروبي.

ه- الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي:

حيث عرف الصندوق العربي الحكمة الرشيدة بعد ترجمة مصطلح Gouvernance بالحكم بأنها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والادارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات، ويتكون الحكم من الأليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم، ويمارسون فيها حقوقهم القانونية، ويوفون بالتزاماتهم ويحلون خلافاتهم عن طريق الوساطة.

2- الحكمة الرشيدة من المنظور الأكاديمي.

هناك الكثير من المراكز الأكاديمية والبحثية المهتمة بموضوع الحكمة الرشيدة، حيث تناولت موضوع كل حسب تخصصها وجهة نظرها ولعل أهم هذه المراكز البحثية التي تناولت مفهوم الحكمة الرشيدة ما يلي:

1- الحكمة من منظور مركز دراسات الحكمة بجامعة أوتاوا:

يعرف معهد أوتاوا الحكمة على أنها " القيادة والتوجيه فهي تعني العملية التي بواسطتها يتم أحد زمام الحكم في المنظمات الأساسية سواء كانت عامة أو خاصة أو مدنية ".

2- الحكمة من منظور المعهد الدولي للعلوم الإدارية:

يعرفها على أنها " العملية التي بواسطتها يمارس جميع أعضاء المجتمع السلطة والحكم، وقدرة التأثير السياسي على السياسات والقرارات التي تهم الحياة العامة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، والحكمة مفهوم أوسع من الحكومة لكونها تشمل التفاعل بين المؤسسات الرسمية، وتلك الخاصة بالمجتمع

المدني، حيث لاحظنا من خلال هذا التعريف تركيز المعهد الدولي في تعريفه على الجانب الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

3- تعريف المركز البرلماني الكندي:

يعرف الحكمة على أنها " تتضمن شبكة معقدة من المنظمات المتفاعلة والمترابطة حول المواطنين النشطين والفاعلين كما يوضح مختلف العلاقات بين المنظمات وبيئتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل العولمة، وأثرها في البيئة الوطنية بتبيين دورها في خلق توازن بين بيئة الحكم المحلي والعالمي وبين فعالية الدولة والمجتمع المدني وفعالية السوق والعدالة الاجتماعية.

4- الحكمة من منظور مركز دراسات وبحوث الدول النامية:

تعرف الحكمة الرشيدة على أنها: " الأسلوب الذي تتوافر فيه عناصر معينة في مقدمتها الالتزام بحكم القانون والرشادة في صنع القرار على كل المستويات، وخصوصا مستويات الحكم العليا، والابتعاد عن تركيز السلطة في أيدي محدودة أو في مؤسسة واحدة وتوفير الشفافية في أسباب ما يتخذ من قرارات ومساءلة كافة المسؤولين عما يقومون به، والالتزام بالتكافؤ في توزيع الخدمات والأعباء العامة والقابلة للاستجابة لمطالب المواطنين وتوسيع دائرة المشاركة في صنع القرار واندراج ما يتخذ من قرارات في اطار رؤية استراتيجية واضحة للمواطنين".